

وجهات نظر سريعة بشأن الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية (OEWG-1) من الإطار العالمي حول المواد الكيميائية (GFC)

يعد [الإطار العالمي حول المواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات](#) اتفاقية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب الشأن، حيث تركز على أهمية المشاركة والمساهمة الفعالة لكل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية من مجموعة واسعة من القطاعات. وتعتبر الإطار الدولي الوحيد الذي يتناول معظم المخاوف العالمية بشأن المواد الكيميائية. وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة قانوناً، إلا أنها تعبر عن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات وأصحاب الشأن والتي يجب الوفاء بها.

سينعقد الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية (OEWG-1) من 24 إلى 27 حزيران/يونيو من عام 2025 وذلك في بونتا ديل إيبستي في الأوروغواي وذلك بغية التحضير إلى المؤتمر الدولي الأول (IC-1) للإطار العالمي حول المواد الكيميائية الذي سينعقد في عام 2026. يتضمن جدول الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية مجموعات اتصال بشأن القضايا المثيرة للقلق وتطبيق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية. كما يتضمن نقاشات غير رسمية بشأن هيكله قابلية القياس وتمويل الإطار العالمي حول المواد الكيميائية وغيرها من العناوين.

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة لوجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) حول المواضيع والعناوين الرئيسية للاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية. للاطلاع على ملاحظات مفصلة بشأن وثائق الاجتماع يرجى الاطلاع على [\[مذكرة موجزة: تمكين التقدم بموجب الإطار العالمي حول المواد الكيميائية\]](#). بالإضافة إلى ذلك يمكنكم الاطلاع على [منظور الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات لما بعد عام 2020](#).

النتائج العامة للاجتماع

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه من الأهمية بمكان أن ينجح الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية في تحقيق هدفين أساسيين:

1. خطط من أجل التطبيق السريع للإطار العالمي حول المواد الكيميائية
منذ تبنيه في عام 2023، تركزت معظم أنشطة الإطار العالمي حول المواد الكيميائية بشكل رئيسي على استكمال الجوانب المختلفة للإطار، مما أحرز التقدم نحو تحقيق أهدافه. وبالتالي، يجب على الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية أن يختتم أعماله بنود عمل محددة ومستهدفة تسرع بشكل كبير من تطبيق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية. وسيتمثل أحد البنود الأساسية في ضمان تفعيل التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات عالية الخطورة (GAHHPs) دون أي تأخير.

2. إجراءات مستهدفة من أجل تطبيق المقاربة متعددة أصحاب الشأن ومتعددة القطاعات
ينفرد الإطار العالمي حول المواد الكيميائية بإقراره أن حماية صحة الإنسان والبيئة من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات تتطلب كافة أصحاب الشأن وجميع القطاعات. ولكن من الضروري تطبيق المقاربة

متعددة أصحاب الشأن ومتعددة القطاعات بشكل شامل وألا تبقى حبراً على ورق. وبالتالي، هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لضمان التمثيل والتطبيق المتسق والهادف فيما يخص هذه المقاربة وذلك في كافة الجوانب المرتبطة بالإطار العالمي حول المواد الكيميائية، مع التأكيد على ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

النتائج المواضيعية الأساسية

قضايا السياسات الناشئة والقضايا المثيرة للقلق

وثيقة العمل: [UNEP/GFC/OEWG.1/5](#)

موارد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: [القضاء على الطلاء الذي يحتوي على الرصاص، المواد الكيميائية المخلة بإفرازات الغدد الصماء، تكنولوجيا النانو، تقارير وضع البلدان فيما يخص المواد الأكلية المشبعة بالفلور \(PFAS\)، المواد الأكلية المشبعة بالفلور \(PFAS\) في العبوات الغذائية وأدوات الطعام التي تستخدم لمرة واحدة، في فشار الميكرويف، في الملابس المقاومة للماء والبقع، المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية وغيرها من المنتجات، الحملة من أجل أجهزة إلكترونية خالية من السموم.](#)

ضمن إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)، أبدت أكثر من مائة دولة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وطنية وإجراءات دولية متضافرة بشأن ثماني [قضايا من قضايا السياسات الناشئة وغيرها من القضايا المثيرة للقلق](#)¹. حيث أُحيلت هذه القضايا بشكل مؤقت إلى الإطار العالمي حول المواد الكيميائية بصفتها قضايا مثيرة للقلق (IoCs). وسيتم تحديد مسارها المستقبلي في المؤتمر الدولي الأول (IC-1) استناداً إلى نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية.

وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- لم تتم معالجة أي من القضايا المثيرة للقلق بشكل كافٍ، وكل تلك القضايا تقي بالمعايير اللازمة للاحتفاظ بها بموجب الإطار العالمي حول المواد الكيميائية.
- تستخدم تكنولوجيا النانو في الأغذية ومواد التجميل والزراعة والبناء والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية والعديد من القطاعات الصناعية الأخرى. وقد جرى توثيق مخاطر العديد من الجزيئات النانوية مثل ثنائي أكسيد التيتانيوم والفضة والجرافين، ولكن لا تزال العديد من البلدان تفتقر إلى ضوابط تنظيمية كما أن الوعي بها منخفض. لذلك لا بد من الاحتفاظ بتكنولوجيا النانو كأحد القضايا المثيرة للقلق.
- بالإضافة إلى التوصيات التي قدمها 'البرنامج المشترك بين المنظمات' بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC)، ينبغي إتاحة عملية للتقديم حتى المؤتمر الدولي الأول من أجل جمع الأدلة والمدخلات من الحكومات والمجتمع المدني.
- إن مجرد تحديد آلية عمل من أجل قضية من القضايا المثيرة للقلق لا يعتبر بمثابة معالجة كافية لتلك القضية. وبالتالي، إلى أن يجري إثبات أن القضية المثيرة للقلق قد تم حلها بالفعل، فيجب أن تبقى قضية مثيرة للقلق.

¹ الرصاص في الطلاء؛ المواد الكيميائية في المنتجات؛ المواد الخطرة ضمن دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛ تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة؛ المواد الكيميائية المخلة بإفرازات الغدد الصماء؛ الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً؛ المواد الكيميائية المشبعة بالفلور والانتقال إلى بدائل آمنة؛ مبيدات الآفات عالية الخطورة

- من أجل تحقيق تقدم ناجح بشأن القضايا المثيرة للقلق، يجب تحديد آليات للتطبيق والاحتياجات اللازمة لبناء المقدرات، وتخصيص الموارد، ووضع خطط عمل واضحة وتطبيقها بشكل فعال.
- ينبغي دمج الجوانب ذات الصلة للقضايا المثيرة للقلق، بما في ذلك تكنولوجيا النانو، ضمن برامج التطبيق، بالإضافة إلى إجراءات محددة بشأن كل قضية من القضايا المثيرة للقلق.
- هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لضمان المشاركة الفعالة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب الشأن في معالجة القضايا المثيرة للقلق، مع التأكيد على ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.
- بغية إضافة مصادر التعرض للرصاص التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ كقضية من القضايا المثيرة للقلق، فإنه يجب اتباع الإجراءات المنصوص عليها في نص الإطار العالمي حول الإدارة الكيميائية ليتم ترشيحها وانتقاؤها وتبنيها.

التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات عالية الخطورة (GAHHPs)

وثيقة الاجتماع: [UNEP/GFC/OEWG.1/10](https://www.unep.org/gfc/oewg.1/10)

مورد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: [التهديد العالمي جزاء مبيدات الآفات عالية الخطورة](https://www.unep.org/gfc/oewg.1/10)

يهدف التحالف بشأن مبيدات الآفات عالية الخطورة إلى تسهيل العمل العالمي لسحب مبيدات الآفات عالية الخطورة وتعزيز بدائل أكثر أمناً، وخصوصاً المقاربات غير الكيميائية. حيث تظهر الدروس المستفادة من التحالف العالمي للقضاء على الطلاء الذي يحتوي على الرصاص أنه قد تم بالفعل اتخاذ إجراءات تنظيمية وطنية فعالة في البلدان التي جرى تطبيق مقاربة متعددة أصحاب الشأن ومتعددة القطاعات فيها. ولكن انطلاقة التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات قد استغرقت وقتاً كثيراً وركزت بشكل أساسي على التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة عوضاً عن مشاركة أصحاب الشأن.

وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- يجب أن يتوصل الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية إلى اتفاق بشأن خطة عمل لإطلاق التحالف العالمي للقضاء على مبيدات الآفات عالية الخطورة في أواخر عام 2025 أو أوائل عام 2026، مع إجراءات تركز على إنجاز البنود الأساسية لإطلاق هذا التحالف.
- يستند 'الإطار التشغيلي' المقترح على هيكل معقد بشكل غير ضروري حيث سيتطلب موارد كبيرة للعمل ويجب تبسيطه.
- يجب أن تعكس حوكمة التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات عالية الخطورة المقاربة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب الشأن التي يتمتع بها الإطار العالمي حول المواد الكيميائية، مع التأكيد على ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.
- ينبغي تخصيص موارد مالية كافية ومستدامة لعمل التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات عالية الخطورة ولدعم تطبيقه.

خطة العمل للنوع الاجتماعي

وثيقة العمل: [UNEP/GFC/OEWG.1/4](https://www.unep.org/gfc/oewg.1/4)

موارد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: المرأة والمواد الكيميائية وأهداف التنمية المستدامة، النساء القيادات: معالجة قضايا المواد الكيميائية والنفايات.

يعد نص الإطار العالمي حول المواد الكيميائية صريحاً فيما يخص أخذ المجموعات المستضعفة بشكل خاص في عين الاعتبار، بالإضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمقاربات الشاملة للجنسين في كافة جوانب تطبيق الإطار، بما في ذلك صنع القرارات.

وجهاً نظراً الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- ينبغي أن يكون التطوير المستمر لخطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي وإنجازها أكثر تشاركية ويضمن المشاركة الشاملة والمتنوعة، بما في ذلك من خلال المشاورات العامة المفتوحة مع مجموعة واسعة من المجموعات في ظروف وأقاليم وبلدان وقطاعات مختلفة.
- تعد المساواة بين النوعين الاجتماعيين حقاً أساسياً راسخاً في القانون الدولي. يجب أن تتماشى خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي مع صكوك حقوق الإنسان الدولية والالتزامات المرتبطة بها، وأن تشمل كافة جوانب عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين، بما في ذلك استراتيجيات لضمان المساواة في صنع القرارات والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك بيئة عمل آمنة وصحية.

الإجراءات الدولية بغية تطبيق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية

وثائق العمل: [UNEP/GFC/OEWG.1/6](#)، [UNEP/GFC/OEWG.1/8](#)،

[UNEP/GFC/OEWG.1/9](#)

مورد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: ما بعد عام 2020: السلامة الكيميائية وأجندة عام 2030

وجهاً نظراً الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- يجب أن تتسم برامج التطبيق بالشفافية وتضمن إدماج المقاربة متعددة أصحاب الشأن ومتعددة القطاعات للإطار العالمي حول المواد الكيميائية في كافة المستويات، كما ينبغي أن تتضمن حوكمة البرامج المشاركة العادلة للمجتمع المدني. ويجب أن تكون البرامج متكاملة وتأخذ بالحسبان الأوضاع في البلدان النامية. كما يجب ربط البرامج بشكل واضح مع أهداف محددة للإطار العالمي حول المواد الكيميائية، مع خطط عمل تتضمن الأهداف ومعالماً رئيسية يمكن من خلالها رصد التقدم القابل للقياس.
- على الرغم من أن هيكل قابلية القياس لن تتم مناقشته في الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية بشكل رسمي، إلا أنه يجب استعراض مجموعة مؤشرات المقترحة، وفي حال الضرورة، تعديلها لضمان أنها تقيس التقدم بشكل فعال نحو أهداف الإطار العالمي حول المواد الكيميائية. يجب أن يتضمن الهيكل مؤشرات تقيس الموارد التي جرى تخصيصها لتحقيق التقدم، وأن تفسح المجال لأنظمة بيانات شفافة ويمكن للعموم الوصول إليها، مع القدرة على الاستفادة من مبادرات الرصد التي تقودها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

- يعد التعاون والتنسيق ما بين الإطار العالمي حول المواد الكيميائية وغيره من الاتفاقيات الدولية والإجراءات الوطنية أمراً أساسياً لتطبيقه. ويجب أن يتضمن ذلك أيضاً تعزيز المشاركة عالية المستوى للجمعية العمومية للأمم المتحدة ودمج المقاربة متعددة أصحاب الشأن ومتعددة القطاعات في كافة المستويات، مع التركيز على ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

الإجراءات الوطنية من أجل تطبيق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية

وثائق العمل: [UNEP/GFC/OEWG.1/7](#)

وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- يعد التطبيق الوطني للإطار العالمي حول المواد الكيميائية أولوية أساسية ويجب أن يتسم بالشفافية وأن يتضمن آليات تشاورية وتشاركية مع أصحاب الشأن وأن يتيح الوصول الجمهور للمعلومات.
- يجب على الحكومات أن تقوم بتعيين وتكليف نقاط اتصال وطنية (NFPs) تعمل كطرف منسق من أجل المشاركة الفعالة مع مجموعة واسعة من الوزارات والوكالات وأصحاب الشأن بما في ذلك المجتمع المدني.
- ينبغي تمويل ودعم نقاط الاتصال الوطنية بشكل مناسب، بما في ذلك من خلال بناء المقدرات من أجل أن تتمكن من الوفاء بدورها.
- يجب وضع خطط عمل وطنية، بحيث تبني على الاستراتيجيات الوطنية وتطبيق الاتفاقيات الدولية الأخرى وتعمل على دمجها، كما يجب أن تتضمن أدواراً ملموسة للمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المتضررة. يجب أن تتضمن الخطط رصد التقدم وتقييمه.
- يجب أن تتضمن الخطط أنشطة بشأن أولويات الإطار العالمي حول المواد الكيميائية، مثل القضايا المثيرة للقلق، والنوع الاجتماعي، والتحالف العالمي للقضاء على الطلاء الذي يحتوي على الرصاص ومبيدات الآفات عالية الخطورة، وأن يتضمن أهدافاً ومؤشرات محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وأن يتم جمع البيانات لكل من الجنسين على حدٍ.

التمويل وبناء القدرات

وثائق العمل: [UNEP/GFC/OEWG.1/2](#)، [UNEP/GFC/OEWG.1/3](#)،

[UNEP/GFC/OEWG.1/12](#)

مورد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: [تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية](#)

يعد التمويل غير الكافي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عائقاً كبيراً أمام نجاح تطبيق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية. حيث تعتبر تكلفة الصحة العامة المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات باهظة، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وعادة ما يتحملها الأفراد و/أو الأموال العامة. وفي الوقت عينه، وفي عام 2023، تم تقدير القيمة الإجمالية لقطاع صناعة المواد الكيميائية على الصعيد العالمي بنحو 5.2 تريليون يورو ومن المتوقع أن تنمو بشكل كبير حتى عام 2030.

وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات:

- ينبغي أن يكون هناك تمويل كافٍ ومستدام وقابل للتنبؤ من أجل بناء القدرات المؤسسية والتقني وذلك من خلال تطبيق مبدأ "الملوث هو من يدفع" لتوليد تمويل من القطاع الصناعي والشركات التي تستخدم المواد الكيميائية الخطرة، على سبيل المثال من خلال أطر العمل المالية واسترداد التكاليف.
- ضمان إنجاز تقرير 'تكلفة التقاعس عن اتخاذ عمل' بحيث يشكل الأساس للاعتبارات والإجراءات المالية في المؤتمر الدولي الأول.
- تسهيل رصد وتقييم التدفقات المالية من خلال وضع آليات لتتبع الاستثمارات والنفقات المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية، مع ضمان الشفافية والمحاسبة والحوكمة المسؤولة.

أقر التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بنجاح 'برنامج الانطلاق السريع' للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، كما جرى تسليط الضوء على الأثر الكبير لمشاريع المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دور الوسيط الفعال لتسهيل العمل الفعال متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب الشأن.

وبالتالي، تدعو الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات إلى:

- زيادة المساهمات في تمويل الإطار العالمي حول المواد الكيميائية، بما في ذلك من القطاع الخاص بما يتماشى مع مبدأ الملوث هو من يدفع.
- إشراك المجتمع المدني في المجلس التنفيذي لصندوق الإطار العالمي حول المواد الكيميائية بما يعكس الطبيعة متعددة أصحاب الشأن للإطار العالمي حول المواد الكيميائية، وذلك من أجل ضمان وصول عادل للتمويل.
- جلسات ضمن الجدول في الاجتماع الأول للفريق العامل مفتوح العضوية من أجل مناقشة الدروس المستفادة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتحسين إجراءات التقديم، وتحسين التنوع متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب الشأن، وتسهيل الدعم من أجل تطوير المقترحات.